

مقاومة حكم الاستعمار الثنائي في دارفور (1898 - 1924م)

محاضر - قسم التاريخ - جامعة بحري

أ.شيرين إبراهيم النور صديق

مستخلص:

تشير جدلية الأزمنة رؤى مختلفة عند التأريخ لحدث الحرب العالمية الأولى بوصفه حدثًا مركزيًا احتل جغرافيا أوروبا، بالمقابل فقد استتبعته تحولات هامة في مسار مقاومة الاستعمار ارتسمت في جغرافيا أفريقيا، وتحديداً في بلاد السودان، لذلك تبني هذه الورقة إشكال دراستها عليها، للتعريف بحدث مركزي (الحرب العالمية الأولى) إلا أنه أثر في تشكيل أحداث تاريخية ذات أهمية (مقاومة الاستعمار) ، وتتبع مدى التحامه في مسارها وتشكيل دوافعها، وإلى أي حد يمكننا فعلاً التأريخ للمقاومة في دارفور، بالأخذ في الاعتبار عوامل التحول التاريخي المختلفة التي كثفت حدث الحرب موسعة مداه إلى فضاء جغرافي وثيق الصلة بتكالب أوروبا على استعمار إفريقيا وإعادة تقسيم العالم ليخضع لشروط الإمبريالية العالمية ، وعلاقاتها التي هندست حركة الاستعمار وأخضعت الشعوب المستعمرة ، إذ استخدمت القوة العسكرية بصورة أكثر ضراوة لكسر شوكة المقاومة بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى في العام 1916م .

Resistances Against The Colonial of Condominium Rule in Darfur

Shereen Ibrahim Alnour Siddeg,- Lecturer, Bahri University

Abstract:

The dialectic of long duration rise up a different visions when we historicising the event of the First World War as a central event that occupied the geography of Europe. First World War), but it influenced the formation of important historical events (resistance to colonialism). The paper traces the extent of its cohesion in its course and the formation of it motives, and to what extent can we actually date the resistance in Darfur, taking into account the various historical translation factors that intensified the event of War, expanding its influence to external geographical space but at the same time is closely related to Europe's competition to colonised Africa and re-divide the world to submit to the conditions of global imperialism, , the paper intended to reveal the power

relations which engineered the colonial movement and subdued the colonised peoples, as it used military force more fiercely to break the thorn of resistance after the outbreak of the First World War in the year 1916 AD.

مقدمة:

تحاول هذه الورقة كتابة تاريخ فصلٍ مهم من فصول المقاومة ضد الاستعمار الثنائي عبر إعادة تركيب وتحليل مشهدية حدث الحرب العالمية الأولى التي اندلعت في أوروبا وفي حدود جغرافية بعيدة عن السودان إلا أنها تزامنت مع نهوض حركة المقاومة في دارفور في أعوام الحرب التي استمرت بين الأعوام (1914 - 1918). فقد أعلن السلطان علي دينار موقفه من الصراع بين القوى العالمية ومساندته لدول المحور التي كانت من بينها الإمبراطورية العثمانية، منهياً بذلك سياسة المهادنة التي اتبعها منذ انسحابه من معركة أم درمان، ونجح في توطيد حكمه في سلطنة دارفور عند عودته إليها في العام 1898 م. تهدف الورقة إلى كشف دوافع السلطان على دينار في مجابهة الاستعمار إبان الحرب مما أدى إلى هزيمته، فأنهت السلطة الاستعمارية للحكم الثنائي القائمة بذلك حقبة طويلة من تاريخ السودان الوسيط تتداخل مع الحقبة الحديثة التي يتفق أغلب المؤرخين على استهلالها بغزوة محمد علي باشا للسودان في العام 1821م، لذلك نستند من أجل تفسير العوامل الأساسية المتداخلة التي شادت مسار حركة التاريخ توصيف وتحليل الأحداث في فترة زمنية طويلة تستهل بالعام 1821، وتتابعها في تولد أحداث الحرب الداخلية في العام 2002 م لمتابعة التغيرات في زمن ما قبل وما بعد الحرب ومحاولة تفسير الصراع السياسي الراهن من خلال إبراز نموذج من نماذج المقاومة السودانية للاستعمار الثنائي (مقاومة دارفور) التي لم تندمج مع حركة المهديّة، وبالتالي أسقطت مشروعها الوطني ذا الرؤى الدينية، محاولين تعريف وتقييم علاقة سلطنة دارفور مع البني السياسية المختلفة التي عاصرتها آنذاك «الحكم التركي - الدولة المهديّة - الحكم الثنائي»، وكيف تأسست هذه العلاقات؟ وما الأسباب التي دفعت إلى تغييرها؟.

استندت الورقة إلى عدد من المصادر المتنوعة منها: الوثائق الرسمية المودعة بدار الوثائق القومية في الخرطوم، وتشمل عدد من التقارير الرسمية، والخطابات الخطية المتبادلة بين علي دينار «سلطان دارفور - قائد المقاومة» وبين الحاكم العام، ومفتش عموم السودان، وعدد من الزعامات القبلية في دارفور وهي مودعة في قائمة (Sudan Intelligence). كما استندت الورقة إلى عدد من الكتابات الإدارية البريطانيين.

استهلال وتأطير نظري :

يُشدّ الدراسة منحىً سردي، لارتباطها بالمدى الطويل، وتداخل موضوعها ما بين عودة الحدث ممثلاً في الحرب وتقاطعها مع المقاومة، لتحاول الإجابة عن جدوى استعادة الحدث المركزي (الحرب) الذي ترتبت عليه أحداثٌ أخرى تقاطعت معه، فغيّر اتجاهها في مجرى حركة

التاريخ، التي تموج بالأحداث المعبرة عن القطيعة والتحول لي أشكال المقاومة والقوى الممثلة لها ، كما اتسمت مقاومة حكم الاستعمار الثنائي في دارفور بالاختلاف عن أشكال المقاومة الأخرى التي قامت قبلها، من حيث استقلال السلطان علي دينار بحكم وإدارة سلطنة دارفور. لذا تحاول الورقة إعادة إنتاج تاريخ المقاومة في دارفور وفق مفاهيم جديدة لم تستقيم مناهجها بعد فلا تخرج هذه الكتابة عن كونها محاولة للتمثل بالمنهجيات الجديدة، تلك التي شادتها مدرسة الحوليات، وذلك من خلال النظر للمقاومة في مدى زمني طويل يبدأ مع الحرب وينتهي في التاريخ الراهن .

يمكننا أن نعرف التاريخ السياسي بوصفه دراسة لكل مظاهر الماضي التي لها علاقة بالتنظيم الرسمي للسلطة في المجتمع وتتبع علاقاتها، والتي تعني الدولة عند أغلبية المجتمعات الإنسانية في التاريخ المدون، ويشمل بذلك السياسات التي تفرض من قبل الدولة الاستعمارية وعلاقاتها مع القوى المختلفة.⁽¹⁾

من نظرة أولى يبدو أن هذا التعريف غير متفق مع ما أرسته الحوليات في نفيها للتاريخ السياسي منذ البدء، إذ أن السمة الرئيسية لها كانت _نفي السياسي_ الذي يوازي الحدث وما يرتبط به من سرد تاريخي له ، بالإضافة إلى أن الأحداث السياسية تتميز بالسرعة النسبية في تحولها مقارنة بالتحولات في البنى الاجتماعية والثقافية بطيئة السرعة ، وتجنبنا بذلك الحوليات التاريخ السياسي في عصرها، ويؤكدده (الأمم الطويل) العزيم على التاريخ الجديد ، أو كما عبر عنه فرانسوا دوس «...أمد طويل خال من السياسة. » ، وقد جمع جاك جوليوار الحجج لمقاضاة التاريخ السياسي، إنتهى فيه إلى أنه تاريخ وقائعي. مع ذلك فالبعد السياسي لم يتم تهميشه ولا تحويله عن مكانه.⁽²⁾ وبذلك نعمل على توظيف منهج مؤرخي الحوليات بتطبيقه عند تحليل حدث الحرب كحدث مركزي وتداعياته على تفعيل الدوافع الكامنة في سياق جغرافي مغاير لاوربا بنهوض المقاومة كحدث متصل معه زمنياً، ولأنهما سردين ممتدان إلى الراهن وفق مستويات متباينة ، تحاول الورقة إقامة تحليل ورصد حدثها المركزي (الحرب) داخل مداها الزمني القصير، لتتبع العوامل المؤثرة في تغيرات أوضاع المقاومة ، وكيف شاد الحدثان سردية تاريخ السودان السياسي الحديث والمعاصر وكيف تم التعبير عنهما في المصادر المكتوبة لتلك الفترة ، وكيف ارتد الحدثان في رهن السودان السياسي ، فقد دفع قيام الحرب العالمية الأولى إلى تغيير السياسات الاستعمارية وكيفية إدارتها لحكم السودان وترسيم حدوده السياسية التي شكلت الدولة الوطنية على ماهي عليه الآن .

اصطلح غالبية المؤرخين على تسميته المقاومة السودانية للاستعمار الثنائي بتسميات متعددة من بينها تعريف مقاومة دارفور بالمقاومة الإقليمية وتطبق هذه الإشارة على التعريفات التي اطلقت على حركات المقاومة التي انتظمت في العقد الأول لتأسيس الاستعمار -1908 1898 م، فقد مثلت هذه الحركات المتلاحقة المرحلة الأولى في مقاومة الاستعمار فأثت معبرة عن الرفض لإقامة حكم استعماري مرة أخرى، إلا أنها لم تتوحد. وتنتهي هذه المرحلة بحركة عبد القادر

ود حبوبة في العام 1908 م . كما أطلق بعض المؤرخين اسم المقاومة القبلية على المقاومة التي انتظمت بين مجموعات النيلية (الدينكا، النوير، الشلك) في الحدود الجنوبية (جمهورية جنوب السودان حالياً) والتي قامت في أزمنة متقطعة .⁽³⁾

تعكس مقاومة السلطان علي دينار مرحلة جديدة وركيزة أساسية لرؤية وإعادة تحليل تاريخ مقاومة الاستعمار عند أغلب المؤرخين السودانيين. وتكمن أسباب انتخاب هذا النموذج في العلاقة الجدلية القائمة بين تأريخ المقاومة واختيار مصادرها المكتوبة ونقدها وتحليلها لإنتاج قراءة جديدة عن تاريخ المقاومة والمساهمة في إزالة بعض التعطيم القائم في تاريخنا الحديث عموماً، فما زال تاريخ المقاومة يحتاج لإعادة قراءته بعيداً عن التأطير النمطي الذي أطلق تعريفات اجرائية لأشكال المقاومة المتنوعة مطلقاً عليها تسميات تمت استعارتها من الوثيقة الرسمية ، أو نتيجةً للتحليلات الأفقية في قراءة دوافع المقاومة وتفسير العوامل المتشابكة ، فحجبت بذلك تلك التعريفات الاجرائية أعمال التحليل لدوافعها وطبيعتها علاقتها مع القوة الاستعمارية وموقف قيادتها من مسار الأحداث الخارجية وتأثيرها على علاقات القوى السياسية واستقرار سلطتهم ، وبالتالي أن الورقة تقوم بتقسيم المقاومة إلى مراحل ، وتعتبر المقاومة في دارفور بداية لمرحلة ثانية ، تتداخل فيها مع ثورة 1924 التي اندلعت بعد أعوام من سقوط السلطان علي دينار في 6 نوفمبر 1916م.

لعبت الحرب عاملاً حاسماً في نهوض المقاومة في دارفور ، فقد غير اندلاع الحرب مسار سياسات السلطان علي دينار المهادنة منذ عودته إلى حكم دارفور ، ويتضح ذلك من خلال خطابه المودعة في دار الوثائق القومية بالخرطوم ، وقد تحولت سياسة السلطان جذرياً عندما رفض دفع الضريبة المفروضة عليه من الإدارة الاستعمارية ، وأعلن فيما بعد انضمامه لمعسكر دول المحور التي دعمتها مراسلاته للسلطان العنصر خديوي مصر ، وكذلك مراسلاته السنوسي في ليبيا ، فقد دفعت الحرب السلطان إلى تغيير سياسته تجاه الإدارة الاستعمارية ، وخط بذلك التغيير مصيراً مختلفاً للإقليم وزعاماته، كما تزامن -حدث- المقاومة زمن الحرب مع تلك التغييرات التي اتت نتيجة لها ، فمن جانب آخر بدأت حكومة السودان في رسم سياسات مختلفة تتماشى ومتغيرات الأحلاف العسكرية ، وتظهر من خلال ترسيم الحدود الجغرافية للسودان بعد مفاوضات معقدة مع الفرنسيين ، وهذا أثر بدوره في إدخال الإقليم بحدوده الجديدة في منظومة علاقات معقدة مبنية على مصالح القوى الاستعمارية (بريطانيا ، فرنسا) ولعبت فيها علاقة التبعية السياسية للسلطان العثماني التي الرائد هدلستون وإنهاء حكمه ، ويكاد يتلاشى حدث المقاومة في العام 1924م في دارفور ليندلع مرة أخرى في الخرطوم وبقية المدن لذلك ، فقد أرسى الحرب تحولات في طبيعة المقاومة المتأثرة بالحدث المركزي «الحرب» حيث أنه يمثل معبراً مفصلياً لتاريخ السودان المقاوم.⁽⁴⁾

غزو والي مصر العثمانية على سلطنات السودان :

قوض غزوة محمد علي باشا والي مصر العثمانية * حكم سلطنات السودان الإسلامية التي شاهدها مطلع القرن السادس عشر، والتي مثلت تجربته المحلية في نظم الحكم في فترة تاريخ

السودان الوسيط والمستمدة من تجارب المجتمعات السودانية وأنظمتها السياسية التي عكست تنوعها الاجتماعي والثقافي، رغم هشاشة الوحدة السياسية بين هذه السلطنات التي عملت كل منها على توسيع حدودها السياسية على حساب جاراتها، فتشكلت تحالفات سياسية في غرب السودان بين سلطنة دارفور ومملكة كردفان لضم سلطنة سنار في فترات متباعدة. أعادت الحكومة الاستعمارية في عهد محمد علي وأسرته تشكيل المجتمعات السودانية وأنظمتها على مستوى الأقاليم والمحليات — النبضة الأخيرة لمؤسسات سنار التقليدية — وحددت قواعد جديدة لإنشاء مؤسسات قضائية تتبع أحكام الشريعة الإسلامية، وأدخل نظام جديد للضرائب، كما كانت تجارة الرقيق إحدى ركائز البنية الاقتصادية والسياسية.⁽⁵⁾

روض الأتراك القادمون من مصر أهل السودان لتسويق امتلاكه دينياً، فاصطحبت الحملة معها ثلاث علماء من المذاهب الثلاثة (الحنفي - الشافعي - المالكي)، اتبع السودان المستعمر الفقه الحنفي على غير ما كان سائداً في الممالك الإسلامية التي ساد فيها المذهب المالكي، وحمل بذلك غزو مصر العثمانية نذر تحول جوهر في العلاقة السائدة آنذاك بين الدين والدولة. إلا أن هذا الأثر كان بطيئاً في سلطنة دارفور التي حافظت على استقلالها السياسي حتى العام 1478م بغزو الزبير باشا رحمة المنصور وهو من التجار الجلابة*، ففتحها وقضى على سلطانها إبراهيم قرض في معركة منواشي بجيشه المكوّن من الرقيق⁽⁶⁾.

بني «جديدة في سلطنة دارفور»

وسع استعمار مصر العثمانية طوال فترته التي بلغت أربعة وستون عاماً منهجاً استبدادياً وقمعاً وحشياً، وفي بادرة نادرة يتفق سائر الرحالة والدارسين اللاحقين للحقبة التركية في السودان على أن النظام الضريبي الاستعماري، كان فاحشاً في مطالبة، استبدادياً اعتباطياً في تقسيم العبء الضريبي، ووحشياً وفاسداً في طريقة جمع الضرائب.⁽⁷⁾

أن الذاكرة الشفهية في السودان لم تزل محتشدة بصور عنف الغزو العثماني المصري الذي اصطاح على تسميته بالغزو التركي عند عدد من المؤرخين، كما خلف اصطليد الرقيق الذي ازدادت ضروته في عهد تلك الإدارة الاستعمارية آثاراً سلبية، فأضعف القوى البشرية، وفّت نسيج المجتمع السوداني. رغم أن تجارة الرقيق لم تكن حدثاً طارئاً على إقتصاديات السودان، بل كان سلاطين الفور من الموردين الرئيسيين لها إلى مصر، فقد عمل تحت السلطان عدد من الوكلاء التجاريين إلى جانب خبراءه وخدامه المسؤولين عن قوافله المارة بدرب الأربعين طريق التجارة الرئيسي في السلطنة، والممتد عبر الصحراء الكبرى إلى مصر. إلا أن هذا الوضع اختلف مع مقدم غزو مصر العثمانية، فأصبحت الحكومة الاستعمارية منافساً لسلطنة دارفور في تجارة الرقيق؛ فقد غزا والي مصر السودان بحثاً عن الرجال والذهب، وتعددت نتيجة «لذلك علاقاتها؛ بقيام تحالفات إقتصادية بين القوى العسكرية التركية والتجار الأوروبيين من جانب ووكلائهم من التجار الجلابة»⁽⁸⁾. وتدفقت جنوباً، مجموعات كبيرة من الأوروبيين والتجار من شمال السودان بعد فتح منابع النيل الأبيض للملاحة في مستهل العام 1581م، وأسست زرائب منتشرة حول مساحات واسعة لأول مرة،

كنظام احتكاري للمناطق، وعقد التجار تحالفات مع الزعماء المحليين لتمويل زرائبهم، ونشاء بذلك تنافس في بحر الغزال، التي رأي فيها سلاطين الفور إمتداداً طبيعياً لسلطتهم.⁽⁹⁾ ولإيقاف مد الحكومة الجديدة فقد رسخ سلاطين الفور علاقاتهم مع التجار الجلابة لكبح نفوذ التجار الأوربيين، فمنحوا الجلابة امتيازات سياسية بالسماح لهم بالمشاركة في مجلس السلطان الذي كان حكراً على نبلاء الفور وبعض الفقرا (الفقهاء) فأقاموا علاقات بالزواج من الأسرة السلطانية، ورسخت هذه العلاقات الطبقة التجارية الجديدة، إلا أنها هزت من التحالف الاقتصادي السابق بين الزغاوة وسلاطين الفور المكوّن بنفس النهج.⁽¹⁰⁾

كما استعان السلطان محمد الحسين بالرزقيات من قبائل البقارة لخلق نوع من توازن القوى، فعملوا بتوجيه منه على نهب القوافل التجارية الغير تابعة للسلطنة وحلفائها، لضرب التجار الخرطوميين (الجلابة الجدد) المواليين للحكومة التركية، التي لم تغضبها أعمالهم بقدر ما أغضبت التجار حيث كانت تلك الغارات المتتالية تهديداً لنموهم الاقتصادي، واقتصر نشاطهم فعلاً على الطرق النيلية كبديل لدرب الأربعين الممتد في حدود دارفور المتحكم فيه السلطان. لذلك وجهوا ضربة موجعة للسلطنة بقتلهم للوزير الأعظم ومقدم الجنوب آدم بوش⁽¹¹⁾.

بدا واضحاً أن إقتصاديات السلطنة المعتمدة على احتكار تجارة الرقيق، والتحالفات القبلية غير الثابتة قد أدخلتها في شبكة من العلاقات المعقدة كما غيرت علاقات مؤسسة الرق بعض ملامح تراتبية النظام الطبقي المعمول بها في السلطنة والمعتمد على أئنية مغلقة لعنصر الفور المكوّن الرئيسي للطبقة الحاكمة؛ فقد ملك السلاطين عدد لا بأس به من الجواري، صعد أبنائهن فيما بعد إلى السلطة، وزاد ذلك من تمكين فئة الارقاء، التي اعتلى أفراد منها هرم السلطة بما فيهم آدم بوش وزير السلطنة المقتول.⁽¹²⁾

أكمل انهيار السلطنة بغزو الزبير لها كما أسلفنا، ويؤكد هذا الغزو أن ضم دارفور دفع به طموح الزبير الذي قدم خدماته العسكرية للحكومة، وكان هدفه احتكار منابع موارد الرقيق التقليدية التي كان ينافسها عليها سلاطين دارفور، فألحقت سلطنة دارفور في العام 4781م بذلك في ظل الحكم الاستعماري العثماني المصري، وكانت النتيجة الحتمية لذلك ازدياد حملات صيد الرقيق ونفوذ تجار الرقيق بالخصوص فئة الجلابة، بالمقابل لجأت الطبقة الحاكمة التي تمثلها (الكيرا) إلى «جبل مرة» موطنها الأصلي، لتقود مقاومة مستمرة استنزفت قوة المستعمر العسكرية ووكلائه من التجار الذين كانت لديهم جيوش مزودة بالسلاح الناري، وعرفت هذه الفترة في التراث الشفهي الدارفوري «أم كاويكة» بمعنى سنوات الجفاف. تبادل خلالها ست سلاطين من الفور الحكم وقيادة المقاومة في سلطنة دارفور، وعرفوا بسلاطين الظل، وللمفارقة حاربت المهديّة سلطنة دارفور وقام الخليفة عبدالله التعايشي بإلزام السلطان علي دينار البقاء في أم دمان وكان في وضع أشبه منه بأسير الحرب.⁽¹³⁾

سياسات تحديثية متصدعة:

تساعد التكالب الاستعماري بين الدول الرأسمالية خلال العقد السادس من القرن التاسع عشر، واتخذ شكل نشاط تبشيري وتجاري وعلمي. وأصبحت القارة الأفريقية الوجهة الرئيسية

لدول اوربا الاستعمارية للسيطرة على مواردها الخام وتلبية احتياجات السوق العالمية ، كما كانت الرأسمالية محكومة بالحفاظ على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، فكان أي تدخل لنهش أطراف الإمبراطورية العثمانية المتصدعة سيخل بذلك التوازن، لذلك أُستبعد في البداية المساس بسيادتها في مصر والسودان. لكن سرعان ما أقحمت مشاريع التحديث مصر في ديون بفوائد عالية، تركتها في رحمة مدينيها «بريطانيا وفرنسا»، فضغطت الدول الدائنة على الخديوي إسماعيل بإيقاف تجارة الرقيق، فأعلن في أغسطس 7781م بوضع حد لها داخل الأقاليم المصرية، وحدد العام 9881م ميعاد انهاءها، مما يدل على تأثير وتغلغل هذه التجارة في بنية الدولتين المستعمرة والمستعمرة.⁽⁴¹⁾

اعتمدت مصر لتنفيذ سياستها الجديدة على الجنرال تشارلز غوردون، والذي بدوره استعان في تنفيذ مهمته بمعاونين أوروبيين وسودانيين إداريين، وعزل عدد من الموظفين الأتراك، وعند مجيئه للمرة الثانية كحاكم لعموم السودان (-1879 1877 م) ، جرد حملات ضد قوافل تجارة الرقيق في بحر الغزال وكردفان ودارفور، وأمر قبائل تلك الجهات من البدو بالتعدي على قوافل التجار الجلابة، وأطلق يد القبائل البدوية في الهجوم فولد عنفاً قبيلاً «تمدد في الذاكرة. كما لم تدعم سياسات التحديث أوضاع الحكم الاستعماري التي أصبحت أكثر اضطراباً، وذلك لسيطرة التجار الجلابة المدعومين ببعض قبائل البقارة على طرق القوافل، ولم تفد قراءة غوردون واقع الصراع القبلي في مساعدته إجتثاث هذه التجارة.⁽⁵¹⁾

كانت القوى المحلية التي استعان بها غوردون متورطة في منظومة العلاقات والمصالح الاقتصادية المعقدة لمؤسسة الرق، فمحمد خالد زقل وهو من الجهادية السود والذي عينه مديراً على دار دارفور كان من الجلابة المسترقين ، وكذلك الياس باشا أم برير مدير الأبيض، وسيلعب هؤلاء إلى جانب غوردون أدواراً بارزة في مجرى الأحداث عند اندلاع الثورة المهديّة. فالصورة الواضحة كانت انفجار الصراعات القبلية في المديرية المتأثرة بتجارة الرقيق التي لم تتجح الحكومة التركية في إيقافها، أو إقامة دولة متماسكة سياسياً واجتماعياً في السودان.⁽¹⁶⁾

تمظهر الحداثة في النظم الاستعمارية للقرن التاسع عشر الميلادي :

ألقت سياسات التحديث التي تم الشروع في تنفيذها في مصر إلى تعقيد الصراعات في السودان ، إذ أن والي مصر العثمانية محمد علي ومن خلفوه في حكم مصر قاموا باتباع سياسات استعمارية من أجل تحديث بنية اقتصاديات مصر وربطها باقتصاديات العالم الرأسمالي السائدة، وكانت أولى مراحل العملية التحديثية هي استعمار السودان لتوفير الموارد الزراعية والمعدنية الكافية إلى جانب الجنود عبر حملات صيد الرقيق التي توسعت في فترة الاستعمار العثماني المصري. وعندما هبت الثورة المهديّة في العام 1881م ، وأقامت نظام حكم أوتوقراطي في أمد رمان ، فقد وورثت الطبقة الوسطى التجارية سلطة الاستعمار العثماني المصري ، الا أنها ورثت أيضاً صراعاتها السابقة حول مصادر التجارة.⁽¹⁷⁾

تمثل حركة المهديّة إحدى نماذج نجاح الإصلاح الديني الذي ساد منذ بدايات القرن التاسع عشر في بلاد السودان، والذي مثلته حركات الجهاد الاسلامي من ناحية، ومن ناحية أخرى

يمكن اعتبارها نموذج محلي يفي تطلعات النخب المحلية التي مثلت قيادات تلك الحركة في نوع الحكم الذي ترغب في إقامته على مجتمعاتهما ، ويوضح انكماش حدود الإمبراطورية العثمانية التي عجزت عن إقامة إصلاحات سياسية تلبي تطلعات النخب المحلية والطبقة الوسطى التي فت كنتيجة للازدهار النسبي للحركة التجارية رغم تأخر نمط البضائع وذلك لارتباطه بوسائل الانتاج التي ما زالت تقليدية في طبيعتها ، إذ لم تدخل بطبيعة الحال وسائل انتاج جديدة كتلك التي ظهرت في أوروبا نتيجة للثورة الصناعية ، أما من الناحية السياسية فقد خضع السودان للاستعمار ، وأصبح أحد هوامش حدود الإمبراطورية العثمانية التي اتجهت تدريجياً نحو تترك السطة كوسيلة للتحديث والإصلاح مما أدى إلى تفكك خارطة الإمبراطورية العثمانية التي تحولت بحلول عام 1924 إلى دولة تركيا .⁽⁸¹⁾

كما تزامن قيام الثورة المهديّة مع التحولات السياسية والاقتصادية في العالم. خاصة وأن مصر كانت قد وضعت تحت الحماية البريطانية في العام 2881م. وجدت بريطانيا نفسها في مواجهة الثورة من عدة اتجاهات، وقادت مواجهاتها لموت أبطال فيكتوريون لهم إنجازاتهم المدوية في أقوى جيش استعماري عرفه العالم في ذلك الوقت⁽⁹¹⁾

تباينت مواقف السياسة البريطانية تجاه السودان ، ففي البداية كانت ترى أنه مشكلة مصرية، ولكن تغيرت هذه النظرة بعد فشل خديوي مصر في المحافظة على مستعمرته، فأقدم البريطانيون على المشاركة في الورطة المصرية بعد هزيمة الكولونيل هكس وإبادة حملته في سهل شيكان في كردفان عام 3881م، حينها قام البريطانيون برسم سياسة جديدة تقتضي إخلاء الحاميات من السودان ونصحو الخديوي بالجنرال غوردون من أجل تنفيذ تلك المهن إخلاء حاميات الخرطوم، أرسل الجنرال جراهام لفتح طريق الصحراء من الشرق بين بربر وسواكن. فالتحم مع قوات المهديّة «الهندوة» ووصفهم قائلاً: «... أن مجموعة ضخمة من الوطنيين جاءت كسيل متدفق وهجمت بعزيمة لا تلين على كتيبة اليوركشير والأنكشيرز مما جعل المربع ينهار ويتخبط في فوضى تامة. وقد تمكن العدو من الإستيلاء على مدافع لواء البحرية...» وكانت هذه أول مفاجأة للعسكريين البريطانيين، فقد قاتلت قوات الأنصار بقيادة عثمان دقنة ونجحوا في ما أخفق فيه الجنود الفرنسيين والروس على السواء وهو إختراق المربع البريطاني الحقيقة التي يتذكرها عنهم خصومهم.⁽²⁰⁾ وبينما انسحب جراهام بقواته إلى القاهرة، كان الجنرال شارلس غردون قد أحكم عليه الحصار في الخرطوم من قبل قوات المهدي، وأصبح الرأي العام البريطاني مهتماً بمصره، مما دفع الحكومة لإرسال حملة إنقاذ بقيادة جيرانت وليزلي مساعد قائد الجيش البريطاني وصديقه القديم، الذي وصل بعد يومين من سقوط الخرطوم ومقتل غردون على أيدي الأنصار. وكتب السكرتير الخاص للملكة إلى مندوب مصر السامي واصفاً رد فعل الملكة على مقتل غردون بالآتي: (... أن الملكة قد مرت بحالة نفسية فظيعة إثر سقوط الخرطوم وقد مرضت بالفعل.. كانت شاحبة ترتعش وقالت لزوجتي التي أذهلها منظرها: «فات الأوان.. فات الأوان» .⁽²¹⁾

ما بين هكس وغردون مثل السودان مقبرة للعديد من أبطال قادة الجيش الفيكتوري جثمت ذكراها عبء ثقيلاً على أكتاف الساسة البريطانيين، الذين كانوا مذهولين من انتصارات الأنصار عاريي الأقدام، الذين هاجموا بالرغم من المدافع والرشاشات ونيران البنادق وقتلوا عدوهم يدأ بيد، فأرخوا ملحمة شجاعة لم تنسى. وقد قام الشاعر الإنجليزي كبلنغ الأشهر آنذاك بتخليد الهدندوة البواسل في قصيدة عبرت عن نظرة الجنود البريطانيين لأولئك المقاتلين يقول فيها. أرفع أليك التحية يا الفزى وزى وأنت في ديارك هناك في السودان.

أنت مع كونك هزيل وجاهل إلا أنك محارب من الطراز الأول.

التحية لك أيها الفزى وزى بشعر رأسك الخشن الأشعث الهائش.

أيها العظيم، الأسود، المعدم لأنك حطمت المربع البريطاني.⁽²²⁾

اغتراب الدولة الوطنية في السودان:

نجحت الثورة المهدية في حالة استثنائية من مثيلاتها من حركات الإصلاح الديني في العالم العربي في تكوين دولة وطنية في السودان وفق تطلعات نخبتها القيادية آنذاك الفترة (5881-8981م) ومع أن الدعوة المهدية تمثل بعداً في التراث الشيعي، إلا أن ذلك الفهم كان غائباً عن الذهن السوداني المتدثر بإسلام تَمَرَّج فيه رؤى كرامات الأولياء بتعاليم الدين المبهمة لديهم، فكان مفهوم الإصلاح في هذه الدعوة مختلطاً بما هو سائد، إلا أنها ومع نجاحها المتصاعد اصطدمت رؤيتها وتعاليمها التي صيغت في إنذارات المهدي بالاسلام الشعبي الذي كان سائداً في المجتمع السوداني ولم يكن ممثلاً في نسخة واحدة، إلا أن المهدية فرضت منهجاً ورؤية واحدة لما ينبغي أن يكون عليه الإسلام، حيث اعتبرت أن كل من لم يعمل بها كافراً.⁽²³⁾

في نهاية العام 2881م، كان نصيب إقليم دارفور الخضوع للثورة المهدية، بتسليم مديره النمساوي رودلف فون سلاطين- المعين من غوردون سابقاً - وأصبح عامل المهدي في الإقليم لمحمد خالد زقل، وصارت قبائل البقارة وبالأخص الرزيقات القوة الضاربة للمهدي في دارفور، إلى جانب الجلابة، والجهادية السود «فرق الارقاء» وقد اعتمد عليهم فيما بعد الخليفة عبد الله التعايشي في إدارته بعد تخلصه من تأثير المجموعات القادمة من الوسط والشمال تدريجياً، وكذلك تجار الرقيق من الجلابة وعمل على احتكار دولته لهذه التجارة التي تحولت أيضاً إلى أداة إخضاع سياسية للقبائل والفئات المعارضة المهدية.⁽²⁴⁾

أحاط الخليفة نفسه بأهله من التعايشة، وقلدهم مناصب الإدارة والقضاء الذي لم يحتكم للشريعة الإسلامية بقدر ما احتكم على تشريعات المهدي، والحضرة النبوية، التي كانت تأتي للخليفة في شكل تعاليم من المهدي أو الخضر، ولمزيد من السيطرة فقد اعتمد سياسة التهجير القسري لجميع قبائل دارفور وأمرها بالهجرة إلى أم درمان التي فازت بزعماء القبائل. الموالين والمشكوك في ولائهم، وسماهم الخليفة بالمهاجرين. وفي الواقع كانوا رهائنه. وكان من بينهم شخصيتان سوف تبرز في سياق الأحداث اللاحقة هما سلاطين حاكم دارفور السابق وعلي دينار وهو من سلالة الكيرا سلاطين الفور الذين هجرهم قسراً الخليفة إثر اندلاع معارضتهم بقيادة

يوسف ابن إبراهيم قرض، الذي تم قتله ، وأرسل عثمان آدم (عامل الخليفة) رأسه في احتفال إلى أم درمان .⁽²⁵⁾

استمر التهجير في عهد عثمان آدم عامل الخليفة في دارفور فكادت أن تخلو من السكان ، ولم يكتف الخليفة باستقدام زعامات الفور، بل أمر جميع قبائل البقارة بالهجرة، وكانت غير راضية عن هذه السياسة وسرعان ما دخلت في موجة عصيان لا تهدأ، فنار الرزاقات بقيادة زعيمهم مادبو الذي لاقى نفس مصير السلطان يوسف، وتسربت الثورة القبلية ، فلجأ عثمان آدم أخيراً للتقاليد القبلية المرعية، فدعا الزعامات القبلية لاجتماع قبلي في دارا وعدهم فيه بتأمين أرواحهم، وأخيراً هدأت دارفور التي كانت طوال عهد المهديّة داخل الأحداث ، خارجه عن الولاء. وأفقرت جراء حروبها المتواصلة. كما زادت المجاعة الكبرى التي ضربت السودان أوضاعه سوءً وذلك في العام (1881م) وحدثت نتيجة الجفاف وعدم فيضان النيل، إلى جانب الحروب المتواصلة التي انشغل الناس بها عن الزراعة، وما فاقم الوضع سياسة الهجرة القسرية إلى أم درمان، وتناقصت نتيجة للمجاعة المؤن الغذائية لقوات الأنصار فأصبحت تنهب للحصول علي الأغذية وبالأخص في دارفور، حيث لجاء السكان إلى جبال الميّدوب، ومرة، وكردفان، مما زاد من كراهية حكم الخليفة القائم على القهر.⁽²⁶⁾

مثلت تجربة الدولة (الوطنية) في حقبة السودان الحديثة ونقصد بها دولة المهديّة ، مستندين في ذلك لتعريف الغالبية العظمى من المؤرخين السودانيين ، مثلاً الدولة الوطنية حالة اغتراب بين غالبية القوى الاجتماعية والدينية والاقتصادية وبين القيادات التي امسكت بزمام سلطتها ، بل ويمكن الاستنتاج إلى أنهال مثلت حالة ردة سياسية بفشلها في إقامة نموذج يناسب تطلعات جميع القوى الاجتماعية ويؤسس لعقد اجتماعي متوافق عليه ليزر أساس الدولة الوطنية بالمقارنة مع معالم التطور النسبي في فترة السلطنات الإسلامية.

الاستعمار الثنائي وتمثل الذاكرة الثأرية:

وصف الكولونيل هربرت ستيوارت الذي كان من ضمن ضباط حملة إنقاذ غوردون الجيش المصري في عام 1881م قائلاً: «... أن الضباط المصريين جهلاء تماماً وغير قادرين على فهم معنى أبسط التحركات العسكرية والأعمال الميدانية... بالإضافة إلى أنهم يحملون أفكاراً خرافية بخصوص المهدي...»⁽²⁷⁾ فما الذي حدث للجيش المصري وللسياسة البريطانية لتتحم نفسها مرة أخرى في السودان؟ وما الذي آل إليه حال دولة المهديّة؟. كان الخليفة قد أرسل في وقت سابق حملة بقيادة عبدالرحمن النجومي ، آخر القيادات النيلية في دولته لفتح مصر ، وأيّدت الحملة بسهولة في توشيكي أغسطس 1881م وكان الانتصار مفخرة للسلطات الحربية البريطانية.⁽²⁷⁾

عمل البريطانيون منذ هزائمهم المتلاحقة على يد الثورة المهديّة على بناء مصر وتأهيل جيشها وتحديثه،⁽²⁸⁾ بينما قبعّت دولة المهديّة في بدائيتها وبقايا ما غنمته من أسلحة في معاركها (1881-1881م)، وأنهكت الجيش الصراعات الداخلية، لتوطيد حكم الخليفة الأتوقراطي، إلى جانب حروبه الخارجية الفاشلة مع الإمبراطورية الإثيوبية وأخيراً مصر، كما تردّت إقتصاديات الدولة

بحكم عزلتها جرّاء هذه السياسات . بدأ انهيارها تدريجياً مع اشتداد معارضه الغالب الأعم من القبائل السودانية، وأضيف لمصاعبها هروب ثلاثة من سجناء الخليفة إلى مصر وهم (الأب أوفهولدر، الأب روزليني، سلاطين) بمساعدة من المجموعات التي تم تهيمشها من مركز السلطة، فتم الترتيب مع ريجنالد ونجت مدير الاستخبارات العسكرية في مصر، الذي استفاد من المعلومات الذي زودها به نجاته من أسر المهديّة، مما أكد له ضعف الدولة.⁽²⁹⁾

احتل غردون موقعاً في ذاكرة الاستعمار ذات المسوح التبشيرية ، فرغم أن إعادة فتح السودان بقوات بريطانية استدعته مقتضيات السياسة الأوروبية في تلك الفترة، وعبر عنه سالزبوري رئيس الوزراء البريطاني براءة دبلوماسية بأنه من أجل مساعدة الإيطاليين في كسلا، إلا أن ذكرى مقتل غوردون ما فتئت مخيمة على أفئدة قادة الجيش البريطاني الذين عملوا في حملة استعادة السودان، وكان أغلبهم من سلاح المهندسين الملكيين، وقدموا في وقت سابق إلى السودان في حملة الإنقاذ بما فيهم كتنشر قائد الحملة و سردار الجيش المصري الجديد، والفيلد مارشال وليزلي الذي أصبح القائد الأعلى للجيش البريطاني.⁽³⁰⁾

عاد الجيش هذه المرة وهو مدجج بأسلحة حديثة منها مدافع المكسيم الأمريكية التي استمرت في الخدمة مع الجيش البريطاني إلى ما بعد الحرب الكورية (1951-1959م) وبندقية لي متفورد ذات الخمسة طلقات والتي استعملت في حرب البوير حتى الشهور الأولى من الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، وكان عيبها الوحيد أن طلقها ضعيف الأثر في إيقاف اندفاع المقاتلين الأنصار وهم يهجمون على طوابير الجنود البريطانيين بالآلاف، تلك الصورة التي لم تنسها الكتائب البريطانية التي دخلت السودان، لذا تم تغيير ذخيرتها بطلقات مستديرة الرأس مجوفة وهي الجيل الأول من طلقات الدمدم سيئة السمعة التي تنفجر إلى شظايا داخل الجسم وتحدث جروحاً مرعبة، هذه الطلقات سرعان ما سحبت وحرمت لاحقاً، ولكن بعد أن أحدثت إبادة رهيبة وسط الأنصار في معركتي عطبرة وأم درمان.⁽³¹⁾ وقد لخص وينستون تشرشل نصر معركة أم درمان بأنه «نصر مكلل بالعار» في إشارة لعدم تلقي الجرحى من الأنصار عقب المعارك لأية عناية طبية، ولم يعرض هذا التقصير قائد الجيش الإنجليزي المصري لأي نوع من المساءلة، ولم يحدد عدد الجرحى أو القتلى في معارك (استعادة السودان) كما وردت في مكاتبات الإداريين البريطانيين ، ومع أن التقارير الرسمية تشير إلى أن قتلى معركة كرري حوالي (008.01) إلا أن الأرقام المصرح بها متضاربة، ويبدو أنه أعلى بكثير مما رصدته التقارير الرسمية التي لم تتضمن أعداداً للجرحى، وأشار الشيخ بابكر بدري في مذكراته «...أنه في كل منزل من منازل أم درمان هناك مصاب على الأقل..» ومات الكثير من المدنيين في شوارع أم درمان كان أغلبهم من الجرحى الزاحفين من أرض معركة كرري في 2 سبتمبر 1898م.⁽³²⁾

بعد يومين من المعركة أخذ كتنشر فرقة موسيقية وحرس شرف وعبر بهم النيل إلى الخرطوم حيث أقام في ساحة قصر الحاكم العام المهجورة والمغطاة بالأعشاب البرية نصباً تذكاريّاً لأعز زملائه المهندسين العسكريين. الجنرال شارلز غردون. وكان ممتلئاً بالعواطف الجياشة لدرجة أنه لم

يستطيع إنهاء الحفل من شدة التأثر، وكتب خطاباً مطولاً للملكة التي انفلتت أيضاً لدرجة البكاء بوصف كتشنر للحفل التذكاري الذي أقامه لغوردون في الخرطوم في قصر الحاكم العام، فكتبت الملكة في مفكرتها (لقد تم الانتقام له الآن بالتأكيد).⁽³³⁾

مع إنهيار الدولة المهديّة وقبيل معركة كرري، خرج علي دينار من أم درمان خلسةً في ثلاثمائة من الإتياع قاصداً دارفور لاسترداد عرش آبائه، في وقت ظهر فيه مطالبون آخرون بسلطنة دارفور، وكان أهمهم إبراهيم علي، المرافق للقوات الإنجليزيّة المصريّة، الذي سمح له قائد الحملة الجنرال كتشنر بالذهاب لتعزيز دارفور، التي نجح دينار أن يعلن نفسه سلطاناً عليها في أكتوبر 8981م.⁽³⁴⁾

لم تحفل إدارة الحكم الثنائي الجديدة بمد نفوذها في دارفور دون تأمين استقرارها الإداري في شمال وشرق السودان وذلك، لاتساع، وبعد الإقليم، فبارك كتشنر عند اعتلاء علي دينار ذلك، وأقام معه تحالفاً سياسياً أصبح بموجبه يدفع دينار جزية سنوية تعبيراً عن ولاءه لحكومة السودان إلا أنه كان متشككاً وغير واثق من هذه العلاقة، وظهر ارتياحه في خطاباته للحاكم العام الجديد الجنرال ريجنالد ونجت ومفتش عام السودان رودلف فون سلاطين. كما كانت مشكلة الحدود الغربية، والجنوبية لدارفور إحدى مصادر اهتزازات الثقة، إلى جانب سياسات السلطان الباطشة تجاه قبائل البقارة وبالأخص الرزيقات، وسرعان ما امتدت لا حروباً إلى قبائل كردفان «الكبابيش المواليين للحكومة» وكانت مشكلة الحدود الغربية معضلة رئيسية ليس لعلي دينار وحده بل للحكومة الاستعمارية التي كان جزءاً من أسباب تدخلها في السودان في وقت سابق، إيقاف الزحف الفرنسي إلى أعالي النيل.⁽³⁵⁾

طلب دينار من الحكومة في يأس أن تسمح له بمعالجة مشكلة الحدود على أن تمده بالسلاح، فرفضت ذلك، كما فهمت أن تحديد السلطان دينار للحدود يوضح سياساته الطموحة ليس بالاتجاه غرباً فقط بل وإلى الشرق «مديرية كردفان» مما يمثل تهديداً واضحاً لاستقرار إدارتها واحتمال إقحامها في مواجهة عسكرية غير مرغوبة مع فرنسا. فعالجت المسألة بمزيد من المماطلة.⁽³⁶⁾

دارفور والسلطان سرديّة مضطربة في سجل التاريخ:

عند استعادة دينار للسلطة كانت دارفور تموج بالاضطرابات القبلية، كما ضربت الدولة المهديّة على ما تبقى من القوى التقليدية خاصة من الفور، وكان هذا التاريخ قريباً وحيّاً في ذهن السلطان الذي أراد إخضاع قبائله من البقارة بالأخص لسلطته، بالمقابل فقد كانت قبيلة الرزيقات تهرب من بطش السلطان إلى كردفان، وبرر دينار في خطاباته للحاكم العام ومفتش عموم السودان بأن هذه القبائل مازالت موالية للدولة المهديّة. وكان مدرك أن إلصاق موالاه المهديّة إليها سيبعد إهتمام الحكومة التي كانت تقمع أي مظهر للمقاومة يلامس رؤى المهديّة⁽³⁷⁾ وإمعاناً في تضليل الحكومة ومعرفة نواياها فقد أرسل وفداً بقيادة محمد فضل طالباً من الحاكم العام ريجنالد ونجت تزويده بستة أعلام ثلاثة مصرية وثلاثة بريطانية لرفعها في

الفاشر «عاصمته» والكلاكلة، وحفرة النحاس، وتجنب ونجت الطلب لاحتياج الأعلام لحماية حرس منتقون بعناية ومسلحون، وفسر دينار ذلك باعتباره ضعفاً من جانبها، وفعلاً فقد أدى عدم إستقرار الحدود والقوة المتزايدة للفرنسيين باحتلالهم لسلطنة ودّاي في يونيو 8091م، التي كان سقوطها حدثاً مروعاً لعلّ دينار فاعتبر نفسه مهدداً بالسقوط مع إحاطة حدود مملكته بقوتين استعماريّتين.⁽³⁸⁾

رغم أن علي دينار أظهر نوع من الحنكة والذكاء في مواجهة حكومة السودان، بصياغة خطاباته معبر التفاهم الرئيسي له مع الحكومة بلغة حذرة، إلا أن هذا النهج الهادئ أخذ في التغيّر، عندما اتخذت الحكومة أسلوب النصيح للسلطان بواسطة أحد أعوانها السودانيين، والذي كان سابقاً من العناصر البارزة في فترة حكم المهديّة، مما فجر غضب السلطان، ورسمت هذه الحادثة بداية التغيّر لسياسة التهذئة. ومن جانب آخر فقد اعتمدت هذه السياسة على آراء مفتش عموم السودان رودلف فون سلاطين حاكم دارفور السابق في عهد مصر العثمانية، وكان سلاطين يرى ضرورة الاستعانة بالزعامات المحلية لإدارة الدولة الاستعمارية وفق ما تتطلبه الأوضاع، فكان من المؤيدين ترك السلطان علي دينار ليدبر سلطنته بروح من الاستقلال، وحرص من حين لآخر بتوجيه أوامر له في شكل إرشادات عبر خطاباته الراجعة له، وحرص في تهذئة السلطان كلما شعر برفضه تنفيذ هذه الإرشادات، بتذكيره أيام أسرهما لدى الخليفة، ونقتبس من بينها قوله: «... أن صداقتي إليك هي صداقة شخصية تمكنت بيننا أيام الشر في قبضة أعدائنا الدراويش ناهيك عن كوني صديق مخلص لأهالي دارفور الذين كنت معهم وحكمتهم مدة طويلة ... ويجب أن يكون معلوماً لديك أن الحكومة لا تعير أذنها وشايات المفسدين ولا تعير أدنى التفات لأنها تحسبك صديقاً أميناً لها واطال الله بقاءك».⁽³⁹⁾

تغيّرت هذه الأوضاع مع انفجار الحرب العالمية الأولى، وبعد تقديم سلاطين استقالته لحكومة السودان، لانضمام دولته النمسا الحرب ضد المعسكر البريطاني، فقد أدرك الحاكم العام «ونجت» أن الخطر من دارفور لا يمكن تفاديه إلا بالمبادأة بغزوها والصدام مع سلطانها.

الحرب استعداد سياسات الولاء:

عند قيام الحرب العالمية الأولى في أوروبا، لم يعرها السودانيون أي اهتمام كبير حتى في مناطق الوعي، وذلك لعدم تأثرهم بالقضايا المتنازع عليها ودوافع الصراع بين القوى الأوروبية، إلى جانب ضعف إنتاج المحاصيل الزراعية نتيجة شح أمطار عام 3191م، كما انخفض منسوب النيل وتأثرت المديرية النيلية في الشمال كثيراً، وأنقذ السودان من مجاعة عامة استيراد الحكومة الذرة من الهند، بدأ شعور الرضا والارتياح يسود في عام الحرب 4191م، وذلك لوفرة المحصول الزراعي في ذلك العام.⁽⁴⁰⁾ ومن الطبيعي أن تكون هناك بعض التساؤلات المحيرة فقد كانت بريطانيا تسيطر على مصر وفي حرب ضد الإمبراطورية العثمانية التي كان سلطانها خليفة للمسلمين وصاحب السيادة على مصر، وزاد من تعقيد الوضع السياسي إعلان الخديوي عباس حلمي في عام 4191م انحيازه للسلطان العثماني، فغضبت بريطانيا ونصبت السلطان حسين كامل خلفاً له.⁽⁴¹⁾

يعتمد السرد السابق على السجل الرسمي من قلم المخابرات، وما خطه ماكمايكل في كتابه (السودان). لقد تخوفت حكومة السودان من تأثير الحرب على المقاومة الدينية المهدية، خاصة وأن العديد من أشكالكها كانت قد اندلعت في فترات سابقة، وواجهتها الحكومة بقوة وعنف مفرط. وبدا واضحاً أن زعماء هذه المقاومات كانوا منفصلين عن القاعدة الشعبية، إلا أن اضطراب الحرب الأوروبية، إلى جانب فوبيا المهدية المتأصلة في ذهن الحاكم العام دفعته إلى إغراق حكومته في حرب دعائية مضادة مستحكمة ليحول دون قيام المقاومة الدينية.⁽⁴²⁾

فقد تواجد الحاكم العام لأول مرة منذ تولية منصبه في نهاية 9981م — في الخرطوم في شهر سبتمبر 1914 وشرع في إجتماعات قبل أن تعلن الإمبراطورية العثمانية دخولها الحرب إلى جانب المعسكر المعادي لبريطانيا. واستدعى الضباط والموظفين من المصريين لتجديد تلاوة قسم ولاء الواجب شارحاً لهم أوضاع الحرب، ثم دعا العلماء والزعماء الدينيين في البلاد الذين تجاوبوا بإعلان ولائهم.⁽⁴³⁾ وأمطرت برقيات الولاء الحاكم العام وصحيفة (حضارة السودان) ونشرت هذه البرقيات في كتاب بعنوان (سفر الولاء) الذي عبر عن تحالفات الزعامات المحلية مع الحكومة الاستعمارية، أما بالنسبة لعامة السودانيين، فعند إعلان السلطان العثماني الحرب ضد بريطانيا، أزيلت غشاوة من أعينهم في نظرتهم للإنجليز باعتبارهم أتراك ويمثلون سيادة السلطان العثماني. ولذلك فحرب إنجلترا التي أعلنت ضد السلطان العثماني مثلت لهم فرصة لبناء تحالف مع حكومة السودان مستغلين التحولات التي أحدثتها الحرب.⁽⁴⁴⁾ من الواضح أن حدث الحرب غير لحد كبير سياسات الحكومة الاستعمارية تجاه عناصر المهدية السابقة، فتغيرت من بعد المواجهة الدموية التي قامت بها الحكومة في حادثة الشكابة عام 0091م إلى بناء ولاء جديد مع عناصر المهدية.⁽⁴⁴⁾

دارفور أبان الحرب:

ألقت استقالة سلاطين أثناء الحرب الحاكم العام في مأزق لا فكاك منه، فقد اعتمد الحاكم العام في عملة الإداري والتنظيمي على سلاطين، لأن لديه صلات ومعرفة لصيقة بعناصر مؤثره من السودانيين إلى جانب معرفته بدارفور. فقد كان سلاطين الموثوق الأول لدى ونجت في كل ما يشير إليه، وكانت وظيفته كمفتش لعموم السودان تضعه في الموقع الثاني من بعده.⁽⁴⁵⁾

بعد غياب سلاطين ألغى ونجت منصب (مفتش عموم السودان) ووزع مسئولياته على عدد من الإدارات وذلك لقناعته بعدم وجود من يمكن أن يشغل هذا المنصب بنفس كفاءته. «لا يوجد رجل يعرف السودانيون كما يعرفهم سلاطين». على حد قول ونجت نفسه.⁽⁴⁶⁾ وكان حدث الحرب في دارفور مغايراً لما ساد في بقية أنحاء السودان فمن جانب أثر غياب سلاطين في سياسة حكومة السودان، وخاصة تجاه سلطنة دارفور فقد استرشد الحاكم العام بآراء سلاطين بمنح الزعامات المحلية دوراً مع بعض الرقابة في إدارة أقاليمها، لمعرفته بالهزات العنيفة التي تعرضت لها هذه الزعامات في عهد المهدية بالخصوص في فترة الرقابة المستحكمة التي اتبعها الخليفة عبد الله التعايشي، إلا أنه لم يتبع نهج التهدة تجاه تحركات السلطان عل دينار إلى الغرب من حدوده.

فتوصل إلى تفاهم مع الفرنسيين حول الحدود، وبالتالي يمكن استنتاج أن التوسع الفرنسي في وادي قد يكون نتيجة لتفاهمات بين القوتين الاستعماريتين للتضييق على سلطان دارفور.⁽⁴⁷⁾

مع ذلك أصبح إقليم دارفور على اتساعه يضيق على قبائل الرزيقات من البقارة؛ فمنذ العقد الأول لاعتلاء علي دينار سلطنة دارفور قام بحروب داخلية متواصلة ضد البقارة، استهلها ضد الرزيقات، وتدرجت لتشمل جميع ما أسماهم السلطان (عربان دارفور) والذين لم يكن أمامهم سوى اللجوء لحكومة السودان في الإقليم الأقرب (مديرية كردفان).⁽⁴⁸⁾ لم يوقف اندلاع الحرب الأولى السلطان علي دينار في إتخاذ سياسة تهدئة تجاه قبائل البقارة، على العكس فقد صعداها ووصلت قواته في تحد سافر للحكومة الاستعمارية إلى حدود كردفان متتبعه قبيلة الزيدانية، ففي 32 مايو كتب علي دينار أربع رسائل إلى علي التوم رئيس شيوخ الكبابيش، بأنهم يأسرون المسلمين الأحرار الذين هربوا من الفرنسيين في وادي ويبيعونهم كعبيد. وتوعد إن لم يتوقفوا عن أعمالهم بأنه: «...إنني بإسم الله سوف أريكم نوع العقاب الذي ستقاسونه من الله، سواء الآن أو فيما بعد». أما في الرسالة الرابعة فقد أعلن أن الكبابيش يتبعون أفعال المسيحيين وقد هجروا دين الله. وانتهت الرسالة بدعوة للجهاد والتهديد. إستخدم الشيخ علي التوم محتوى الرسالة المزعجة، بإرساله لرسائل دينار إلى مفتش بارا بمديرية كردفان، مع تحذير له، بأن علي دينار سيقوم بثورة تشبه ثورة المهدي والخليفة.⁽⁴⁹⁾

عانى قبيلة الكبابيش في عهد المهدي من مذابح متواصلة كادت أن تؤدي بها، وقد تحالفت القبيلة مع القوات الغازية للسودان بمدد بالجمال فهي من أكبر القبائل الأباله في السودان، مع ذلك لم يعر الحاكم العام كبير اهتمام دعاوي الجهاد التي هدد بها دينار شيخ الكبابيش في ردة علي مدير كردفان: «... على ضوء طموحات السلطان التوسعية في حدوده الشرقية المتاخمة كردفان، فإن دعوته الظاهرية للجهاد لم توليها الإدارة الاستعمارية اهتماما، وفست دوافع كتابة خطابه بتلك اللغة بأنها قد تكون كتبت لتخويف الكبابش وليكتشف في الوقت نفسه موقفهم تجاه الحكومة وتجاه الحرب الدينية.⁽⁵⁰⁾ ومع ذلك فقد أربع موقف علي دينار التهديدي ضد الكبابيش حكومة السودان، وكان هناك استحسان إرسال سرية من الهجانة شمالاً من بارا وسرية أخرى إلى النهود، الأولى لحماية الكبابيش والأخرى إلى الحمر والحمر ضد أي هجوم محتمل من قوات علي دينار، وتقرر إرسال كل شرطة الهجانة التابعة لشعبة سافيل حرساً للمفتش البريطاني الموجود في مركز الكبابش.⁽⁵¹⁾

ترسيم الحدود:

ارتبط ترسيم الحدود السياسية للسودان بمجيئ الإدارة الاستعمارية في السودان وابتدأ مع وجودها صراع استعماري في حدود السودان الغربية، فمنذ العام 1981م كان الفرنسيون يفكرون في وسيلة تمكنهم من إضعاف موقف بريطانيا في مصر. ولذلك سارعوا أثناء حملة استعادة السودان إلى احتلال أعالي النيل الأبيض، حيث وضع العلم الفرنسي بقيادة مارشان في فشودة. التي وصلها كتشنر بعده بأسبوعين في خمس بوارج نيلية وكتيبة من الكامرين. ليضع العلم البريطاني مع ذلك

لم تندلع الحرب، فقد حلت أزمة فشودة الدبلوماسية الأوربية بانسحاب مارشان.⁽⁵²⁾ حسم التنافس على الحدود في غرب السودان وفي الواقع فإن مفهوم الحدود برز بالارتباط مع ظهور الاستعمار والتكالب على اقتسام أفريقيا منذ مؤتمر برلين 1884م، مما ولد تنافساً شرساً في نهايات القرن التاسع عشر. أما بالنسبة للسودان فقد أُعتبر أراضي عثمانية ومملوكة للخديوية المصرية فلا يحق استلابها، واعتبرت إنجلترا نفسها بعد إعلانها الحماية على مصر حارسة لحدودها التي شملت السودان. ومع تداعيات الحرب فقد إنتقل الموقف التنافسي، خاصة بعد انضمام فرنسا لمعسكر «الحلف الثلاثي»، إلى التنافس على الحدود الغربية بعد ضمها لسلطنة ودّاي المجاورة لسلطنة دارفور. مما سرع في ترتيب تسوية سياسية. وعودة مرة أخرى إلى سلاطين مدير دارفور في عهد الاستعمار العثماني المصري. فقد أجرى سلاطين «ذكر سابق» اتفاقاً مع فرنسا، تراجعت عنه بعد تنحيه من منصبه.⁽⁵³⁾

انقطع التفاوض عند اندلاع الحرب العالمية الأولى بشأن إجتماع محكمة التحكيم لحل النزاع الحدودي بين دارفور ووداي. وتم الاتفاق على أن يؤجل كل الموضوع إلى ما بعد ستة أشهر من معاهدة السلام الخاصة بانتهاء الحرب. ومع رحيل سلاطين الذي نظر إليه الفرنسيون كمتشدد. فقد حل محله ماكمايكل (Macmichael) فوقع على معاهد تكميلية في 9 سبتمبر 1919م. وسعت وفق التفسير الفرنسي مطالب اتفاقيتهم السابقة بعد أزمة فشودة فقد تم بموجب الاتفاقية الجديدة احتفاظ فرنسا بتماما، وإحتفظ الجانب البريطاني بمساليات وقمر، وفي شمال الحدود الغربية منح الفرنسيون مجار توك وهي تابعة للزغاوة في دارفور وتقع شمال تاما. فأصبح خط وادي هور حد شمالي لدارفور، بينما احتفظ الإنجليز بواحة النطرون، بالإضافة إلى واحتين إلى الشمال.⁽⁵⁴⁾ أقر البرلمانيين البريطاني والفرنسي هذه المعاهدة في مارس 1291م، وقسمت الحدود لجنة مشتركة، وأظهر هذا التقسيم مشكلة رئيسية وهي عدم اهتمام الدولتين بالتوزيعات القبلية، فقد بدأ خط الحدود من النقطة التي تلتقي عندها الحدود بين الكنگو البلجيكي وأفريقيا الاستوائية الفرنسية عند الحاجز المائي الفاصل بين حوض النيل وحوض الكنگو. وتتبع في الأساس الحاجز المائي عند نقطة تقاطع مع خط عرض 11 شمالاً. ويفصل بذلك قبيلة التعايشة عن القبائل الأخرى الخاضعة لدارفور. والمختلفة عن القبائل الموجودة في دار مساليات ودار قمر. وبحلول شهر يوليو 2291م تم مسح غالبية الحدود، وزار مندوبين للحكومتين الأجزاء التي يحتمل أن تكون محل نزاع، مع ذلك لم يطرأ تعديل على الاتفاقية وإقليم التعايشة الذي حاول المندوب البريطاني «بيرسون» ضمه إلى السودان مقابل منح فرنسا قرى الداجو، والقرى التي تليها، وشمال جبل كودي، وتركت منطقة آبار تني بدون إتفاق على تبعيةها. لتمثل ثغرة خلافية أخرى.⁽⁵⁵⁾ وانعقدت مفاوضات أخرى شاقة، حاول ماكمايكل اقتلاع دار التعايشة مقابل التنازلات السابقة، إلا أن الجانب الفرنسي رفض الموافقة على أي شروط جديدة للتنازل عن «نتوء كلبس»، بل استطاعوا إضافة قرى الداجو إلى الحدود الجديدة وفي 01 يناير 4291م وقع جروسار عن الجانب الفرنسي وبوليس عن الجانب الإنجليزي على البروتوكول. وتم بموجبه تعيين الحدود بين أفريقيا الاستوائية الفرنسية والسودان الإنجليزي المصري⁽⁵⁶⁾

المقاومة: امتدادات أخرى للحرب:

تشير غالبية الكتابات السودانية إلى مقاومة السلطان علي دينار باعتبارها مقاومة إقليمية، ونظرت إلى فترة حكمه لسلطنة دارفور أثناء قيام الاستعمار الثنائي بأنه شكل من أشكال الاستقلال الذاتي. واعتبرت بذلك سلطانها نموذجاً بطولياً لاستمراره حاكماً لدارفور طوال سبعة عشرة عاماً في ظل الاستعمار.⁽⁵⁷⁾

لكن الملاحظ من خلال الخطابات المتبادلة بين علي دينار والحكومة الاستعمارية، فإن بعض مما صيغ عن تعريف مقاومته للحكومة بأنها مقاومة إقليمية يحتاج إعادة نظر. فقد عمل السلطان علي دينار على إرساء قواعد حكمه وفق منهج أوتوقراطي، وقد أجبرته المتغيرات السياسية التي أثرت على بنية العلاقات بين السلطنة إلى اعتماد صيغة مختلفة عن قواعد إدارة سلطنة دارفور التي كانت متبعة منذ القرن السابع عشر. فأنقلب على الزعامات المحلية المنحدرة من الفور، بإلغائه التنظيمات التقليدية التي سادت في سلطنة دارفور. ندين بالفضل للرحالة العربي محمد بن عمر التونسي للمعلومات الخاصة بالتاريخ المبكر لدارفور في أوائل القرن التاسع عشر لعقد هذه المقارنة مع إشارات آلن ثيوبولد. يقول التونسي: «... إن السلطان إذا سقط من حصانه فإن كل الذين معه يلقون بأنفسهم من على خيولهم، وأي شخص لا يفعل ذلك أياً كان مرتبته ودرجته فإنه يطرح أرضاً ويضرب...» ويمكن أخذ رواية التونسي في جزئيتها هذه وإسقاطها على تساؤل رئيسي عن الفئات المكونة للمقاومة في فترة الحرب، وهل صمد الجميع مع السلطان أم تراجعوا عنه. سادت بعض آثار النظم الإدارية التقليدية تحت حكم علي دينار، فاحتفظ (الدينجاوي) و (الامتقاوي) وهما منصبان عسكريان بقيادتهما في جبل مرة، وألغى مقاديم الجنوب، وعطل مؤقتاً مقاديم الغرب بسبب الحروب مع المساليت ومع الفكي سنين. وأخيراً بسبب التقدم الفرنسي.⁽⁵⁸⁾

كان أساس سلطة علي دينار هو الجيش إذ ارتكزت قدرته على قواته وولائه لتأديب المتمردين ولفرض إرادته على القبائل الكبرى في كل الأقاليم الواسعة لدارفور ولصد الغزاة. وقام المسؤولون في حكومة السودان بإجراء عدد من التقديرات لقوة جيشه وتوصيف بنيته في فترات مختلفة خلال عهده، ويمكن أن نخلص إلى أن الجيش كان مقسماً لفرق عسكرية، وجود نظاميين مرتكزين في الفاشر، أما غير النظاميين فيعيشون في مناطقهم ويستدعون في حالة الطوارئ، ولم يكن للجيش زياً موحداً، وأسلحتهم النارية البسيطة تقليدية، وتتفق في ذلك تقارير ماكمايكل التي كتبها من كردفان قبل أشهر قليلة من غزو دارفور.⁽⁵⁹⁾

لماذا اندفع السلطان علي دينار في حرب مباشرة مع الحكم الاستعماري؟ هي إجابة لا تتعلق بدوافع السلطان الذاتية فقط في تحقيق حكم مستقل عن الإدارة الاستعمارية، بقدر ما لها من دوافع خارجية عن إطارها الإقليمي والذاتي، ولذلك لا يمكن تقييم المقاومة بمعزل عن قيام الحرب العالمية الأولى، فتمثل المقاومة الإقليمية اندماج في حدث الحرب خارج إطاره الجغرافي لتأثر المقاومة بالسياسات الاستعمارية، الشيء الذي أدى لتغيّر أساسي في تاريخ دارفور ككيان سياسي كان مستقلاً إلى حد ما، ولكنه متأثر بمجريات الحدث، وكنتيجة لانفجار المقاومة داخل دائرة الحرب.

ارتداد تاريخ مقاومة الاستعمار في سياقات الراهن :

لم يُثر اندلاع الحرب العالمية الأولى عند العام 1914 حقل الكتابة عن تاريخ السودان، عدا الإشارات المتناثرة التي تتناول حدث الحرب كخلفية للأحداث الجارية، عازلة تأثيره على مجريات الأحداث السياسية وتحولات حركات مقاومة الاستعمار، وبالتالي لم ينظر للحرب باعتبارها حدثاً مفصلياً في مآلات الحركة الوطنية، وتغيير السياسات الاستعمارية بصفة عامة، إلى جانب التحول الملحوظ في تشكل حركات مقاومة الاستعمار بدءاً بدارفور وليس انتهاء بثورة 1924 التي تلتها بأعوامٍ قليلة . بل أن حدث الحرب وصف بمعزل عن صعود المقاومة، وهمش إثره في رسم سياسات الاستعمار التي اتجهت للتحالف مع القيادات الطائفية وتأسست علاقات التبعية من خلال تطبيق سياسة غير المباشر فمنحت سلطات لرجال الإدارة الأهلية⁽⁶⁰⁾.

اختلفت آثار حدث الحرب على السودانيين والبريطانيين العاملين في إدارته، لاختلاف أدوارهم في مجراها، إلا أن الدعوة إلى الجهاد التي تبنتها الإمبراطورية العثمانية لقيت قبولاً عند السلطان علي دينار، وبدأ أسلوب خطابه للحكومة الاستعمارية يتخذ منهجاً مختلفاً تجاهه، ومثل له بالنموذج التالي:

بعث علي دينار في 02 مارس 1915 خطاباً طويلاً إلى السيد علي الميرغني كشف بالكامل ولأول مرة استيائه وتذمره من حكومة السودان بادئاً رسالته بمقدمة تاريخية طويلة وصف فيها غزو الزبير لدارفور ومجيء المهديّة، وعودته من معركة كرري لاستعادة ملك آبائه وأجداده، ونجاحه في استعادة ازدهاره السلطنة وتأسيس حكومة صالحة، وانتهى بشكاوى مفصلة عن عدم تعاون حكومة السودان معه في إجابته لمطالبه، ورؤيته في إدارة السلطنة بدون تدخل في أحوالها.⁽⁶¹⁾

دفع السلطان علي دينار متهمًا حكومة السودان (اسم الادارة الاستعمارية الرسمي وفق السجلات) بمديونية مالية تماطل في تسديدها ، تبلغ 2,008 جنيه وفجر غضبه كرة أخرى في 22 أبريل 1915م في رسالة تحدى، أعلن فيها تخليه عن التزاماته بدفع الجزية، ووجه الرسالة إلى: (السردار الذي يفترض أنه ملك السودان) وكانت الرسالة حول خلع الخديوي عباس بعد إعلان تأييده للسلطان العثماني في الحرب وانضمام مصر للمعسكر المعادي لبريطانيا، فكتب السلطان : «هل خطر ببالك أن الملك لله الواحد القهار؟ أن عباساً ما زال حياً وليس لديك السلطة لخلعه... أني مندهش من صلفك واعجابك بعنادك وقوتك واسلحتك وجيوشك... أن خلع عباس لا يتفق مع الكتاب ولا مع التقاليد وسيعود بإذن الله ليحكم مصر...».⁽⁶²⁾

ثم يتباهي علي دينار بنسبة السلطان بن السلطان الذي ورثت الملك عن أسلافي بتسلسل صحيح. ثم أوضح أن دفعه للجزية كان الغرض منه إيقاف العدواة بينه وبين حكومة السودان ، وأضاف أنه قام بذلك إشفافاً على أهل دارفور الفقراء. ويقول: «... وقمت بإرسال الجزية لك سنوياً، والآن بعد أن بدأت في تهديدي والله وباسم الله سأقاتلك حتى ولو بقيت وحيداً بسيفي وحصاني، وسأقاتل لاسترداد دين الله إن هدي في أولاً وأخيراً سيكون الجهاد...».⁽⁶³⁾

حاول الحاكم العام استمالة علي دينار للهدوء، فخاطبه بوصاية أبوية، واستنكر ما أبداه من غضب وذهب في نصحه بعيداً، فوضح له التشابه بين الإسلام والمسيحية، وأنه يكن له احتراماً خاصاً كمسلم تقي، وأن هناك أكثر من 001 مليون مسلم في الإمبراطورية البريطانية أكثر ولاءً وإخلاصاً ويعاملهم الإنجليز كأخوة⁽⁶⁴⁾

تعكس خطابات علي دينار والحاكم العام الحرب الكلامية، والجدل القائم على رفض السلطان مبدأ حكم الاستعمار من حيث أنه يتناقض وتعاليم الدين الإسلامي وتبعيته لسلطان المسلمين، السلطان العثماني، وبينما عمد الحاكم العام إلى الحذر في اختيار مفردات اللغة التي يخاطب بها السلطان، إلا أن الأخير احتشدت لغة خطابه بمفردات وصور التهديد المباشر بحرب جهادية في خطوة اتسمت بالتهور من قبل السلطان الذي لم يكن يدرك ما تخبئه له جعبة ونجت الذي أنهى عهده بالتخلص من حكم علي دينار، فوظف دعاوي الجهاد التي توعد بها السلطان إدارته للتجهيز لحملة عسكرية كانت باهظة التكاليف لطول الطريق الذي كان عليها أن تسلكه لغزو دارفور وإسقاط السلطان.⁽⁶⁵⁾

ارتداد تاريخ المقاومة في راهن الدولة الوطنية :

بدأ كل من علي دينار وحكومة السودان في التجهيز للحرب المرتقبة، ومارست حكومة السودان سياسة والحرب الدعائية في أعلى حالاتها، إلى أن ضيقت الخناق عليه، فمن جانب استخدمت العبيد من المساعدين، والمخبرين لإبلاغ علي دينار بمدى قوة جيش الحكومة واستعداداته، ومن جانب آخر عملت على استفزازه لتثير عليها.

كلفحت الحكومة السيد علي الميرغني بكتابة خطاب لعلي دينار، في الواقع لم يشارك السيد علي في صياغة أي كلمة منه، بل مهر اسمه وختمه فيه، وأوضح في هذا الخطاب لعلي دينار أن كل ما يتعلق بالجزية، يجب أن يناقش مع سلاطين. فكيف للحكومة أن تغفل ذلك. كما أبلغه أن تحركات الحكومة في كردفان المقصود منه حماية الحدود تبين النسخة الأولى غير المصاغة لهذا الخطاب مدى حرص ودقة محرر الخطاب في مفرداته، ولذلك لا يمكن أن يكون ذكر اسم سلاطين في ذلك الوقت خطأ غير متعمد. كما يشتم من الخطاب رائحة الإنذار باندلاع الحرب بين حكومة السودان وعلي دينار، من خلال تبريرات الحكومة لكثافة وجودها الغير معتاد على حدود كردفان، وتطرق للأسلحة الحديثة التي يمتلكها البريطانيون والتي جعلت موقفهم متقدماً خلال الحرب القائمة بينهم وبين إمبراطور بروسيا، وأن الأسلحة التي يملكونها تختلف عن الأسلحة التي استخدموها ضد المهديّة.⁽⁶⁶⁾

بدأت الحكومة استعداداتها العسكرية في نوفمبر 1911م لتسيير حملتها ودفعت الأحداث الخارجية المتعلقة بوضع الحرب بعد ضرب ألمانيا لشواطئ برقة. وتسليمهم للأسرى من البريطانيين إلى السنوسي، فتزامن تحرك الحملة مع المشهد الخارجي عند إنسحاب الجيش البريطاني أمام خطر رجال القبائل الصحراوية في برقة، مما يمكن أن يصعد النشاط الدعائي، الذي ألقى بأثره على السلطان علي دينار.⁽⁶⁷⁾

مهدت الخطابات المرسلة للسلطان علي دينار في تأجيج الحرب، لتناقضها مع واقع الأحداث، إلا أن شكوك الحكومة بتعاون السلطان مع السنوسي، والسلطان العثماني، تأكدت بعد أن وصلت مدير كردفان معلومات تفيد بوجود إتصالات بين نوري السعيد وعلي دينار، ورسالة من سلطان تركيا تحثه على الثورة ضد حكومة السودان والاشتراك في الجهاد ضد إنجلترا، إلى جانب وصول أسلحة ميل شهرين إلى علي دينار، وتحسن علاقاته مع السنوسي.⁽⁶⁸⁾

اتبع كل من السلطان علي دينار وحاكم عام السودان ونجت أسلوب الحرب الدعائية التي خبأها من منهج المهدية وطورا أساليبها، فعندما تبين لدينار حتمية الحرب أرسل لمفتش النهود إنذارات حربه، فوصف ج. جيلان (J. A. Gillan) طبيعة رد دينار على تحركات الحكومة. لم يكن رده بدون دعاية: «إذ كنت جالساً في المكتب في صباح أحد أيام يناير عندما دخل على رسول مرعوب زاحفاً على يديه وركبتيه، وعندما وصل إلى الطاولة وضع عليها رمحين وعصابتين منقوشاً عليها نصوص قرآنية ذات صلة بالهلاك المحزن الذي سيلقاه الكافر».⁽⁶⁹⁾

اتخذ قرار الحرب ضد علي دينار في 11 مارس 1916م، وأرسلته حكومة السودان إلى المفوض السامي في القاهرة ومنه إلى وزير الخارجية في لندن الذي كانت تتبع له مستعمرة السودان، أرسلت تعزيزات عسكرية مكونة من كتيبتين مصريتين طلبهما ونجت أضيفتا إلى قوة دارفور الميدانية. بنفس نهج حملة غزة السودان عملت هذه الحملة، ببناء السكك الحديدية نحو الغرب، له واستخدمت الطائرات كسلاح هجومي فعال لأول مرة في مواجهة المقاومة السودانية.⁽⁷⁰⁾ أثبتت المواجهة بلا شك فارق الثورة التصنيعية بين القوتين فلم يكن إظهار أي نوع من البطولة الأسطورية كافياً لإيقاف آلة السلاح القاتل، وكررت معركة برنجية مرة أخرى المشهد الدموي لمعركة كرري في أم درمان، تم احتلال مليط في مايو 1916م، وكانت المعركة الحاسمة في برنجية في 22 مايو حيث انهزم جيش السلطان علي دينار تحت وابل السلاح الناري وقذف الطائرات للقنابل وابل الرشاش، واحتضنت أرض الفور أبطالها، وأصبحت بذلك مديرية من مديريات السودان الإنجليزي - المصري في أول يوليو 1917م تابعة لإدارة حكومة السودان، ونستعير وصف آلن ثيوبولد: «...وأصبح عهد علي دينار المشاغب مجرد جزء من رومانسية عهد طويل وبعيد».⁽⁷¹⁾

استمرت علاقات دارفور السياسية والإدارية مع مركز السلطة السياسية مضطرباً بعد الاستقلال، وبلغ مداه عند اشتعال الحرب الداخلية في العام 2002م، واحتلت الأحداث المروعة لواقع الاقتتال الحاد الجاري في دارفور أثير الفضائيات والصحف العالمية، وأطلقت حركة إنقاذ دارفور على ما يدور مسمي (الإبادة الجماعية)، وقد نجم عن هذه التسمية ثلاثة نتائج: أولاً، تم تأجيل بحث السياق التاريخي الذي أنتج هذه الأحداث وفرضت رؤى متضادة. ثانياً، أضفي ذلك الحصانة على المحاربين أنفسهم باعتبارهم يقاومون الإبادة الجماعية. ثالثاً، أدى وصف العنف بأنه إبادة جماعية وقتل عرقي إلى إضفاء مزيد من العرقية على الصراع ومنح الشرعية للذين يسعون إلى الانتقام بدلاً من المصالحة.⁽⁷²⁾

صورت دارفور صورة محزنة لعنف الوطن في زمن بدأ فيه رتق خارطة الاحتراب الداخلي في السودان. وأقحم التاريخ وفق رؤى تتماهى مع أهداف عدد من حركات المقاومة المسلحة في دارفور التي تطالب بنظام حكم فيدرالي اصطبغ بنظرة تبريرية للفترة الاستعمارية التي ساد عنها افتراض بين بعض النخب دارفور بأنها أعادت المكونات الرئيسية لتراث دارفور، بينما رأت في الحكومات الوطنية المتعاقبة نموذج لاجتثاث ذلك التراث، وذلك بتقويضها للنظام القبلي للحكم (الإدارة المحلية)، وتكمن هنا مفارقة التضليل الأيدولوجي في إقحام التراث لإنتاج استدلال مناقض للسياق التاريخي الذي انتجه⁽⁷³⁾، مع ذلك فراهن دارفور ارتدادياً، إذا تكمن في بواطنه جذوراً تاريخية ذات طبيعة تعقدت فيها علاقات السلطة السياسية والمجتمع مع شروط التحولات السريعة التي حدثت من بداية القرن التاسع عشر بمقدم الاستعمار الأول (العثماني المصري) وهزيمة السلطان علي دينار مع اندلاع الحرب العالمية الأولى علي يد الاستعمار الثاني (الاستعمار الثنائي) .

تعريفات:

* الغزو العثماني المصري : اعتمدت الدراسة هذا التعريف للإدارة الاستعمارية التي أنشأها والي مصر محمد علي باشا في السوداني العام 1821 م والتي أطلق عليها عدد من المؤرخين اسم الحكم التركي المصري، وهي تسمية لا تتوافق وتاريخ تأسيس دولة تركيا في العام 1924 م ، كما أن السودان تم استعمارها من والي مصر بعد موافقة السلطان العثماني بمرسوم .

** الجلاي: مفهوم مرتبط بالفترة السنارية، ويطلق على التاجر المتجول ذو الإمكانيات المحدودة إلا أنه حمل دلالات إضافية مع توسع التبادل التجاري تحت الحكم العثماني المصري، لها علاقة بتجارة الرقيق والمنتجات الأفريقية مثل بيض النعام وشن الفيل والتي كانت تستجلب من مناطق حول بحر الغزال في حدود دولة جنوب السودان الحالية .

*** الجهادية السود: هم الذين تم استرقاقهم في حملات صيد الرقيق التي تزايدت في فترة الاستعمار العثماني المصري (1885_1885)) وقد اعتمد عليهم محمد علي والي مصر في تحديث الجيش فكون منهم جنوداً محترفين على غرار الانكشارية .

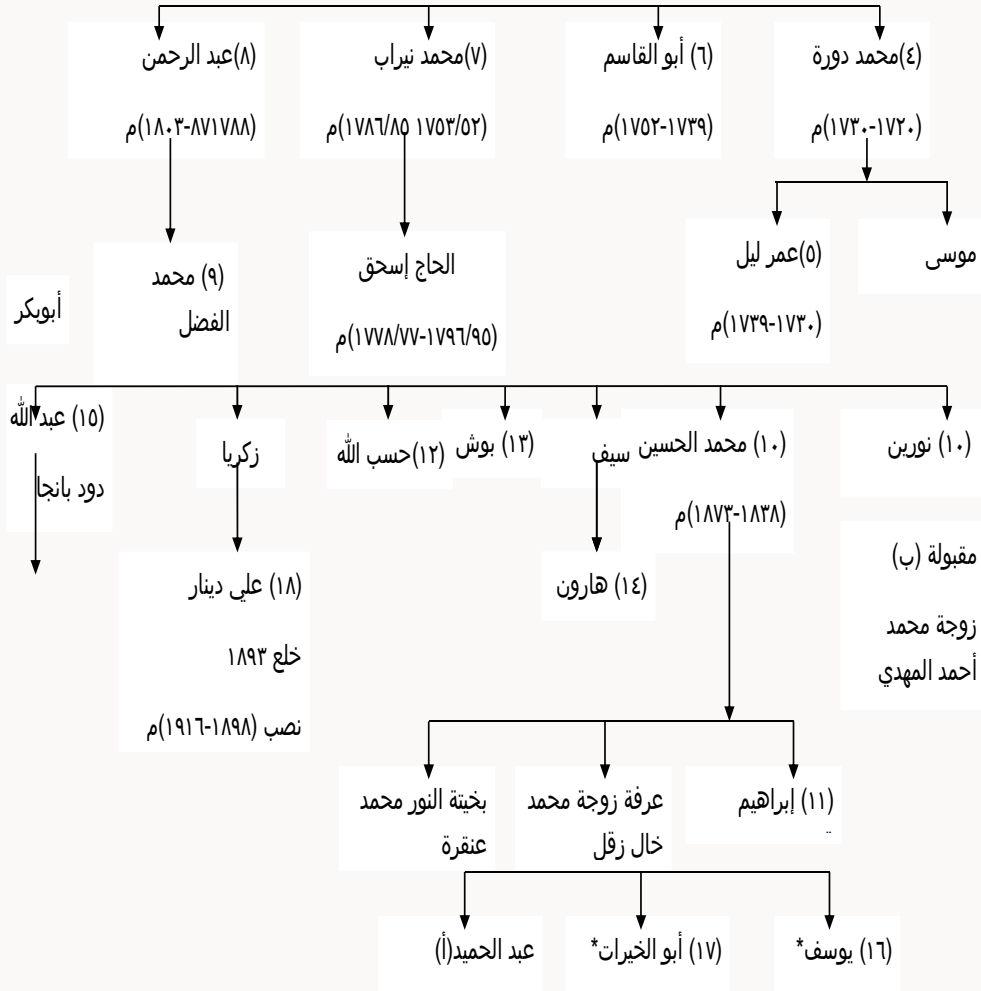
ملحق (1)

سلالة سلاطين الكيرة

(1) سليمان (0861-0561)م

(2) موسى (0071-0861)م

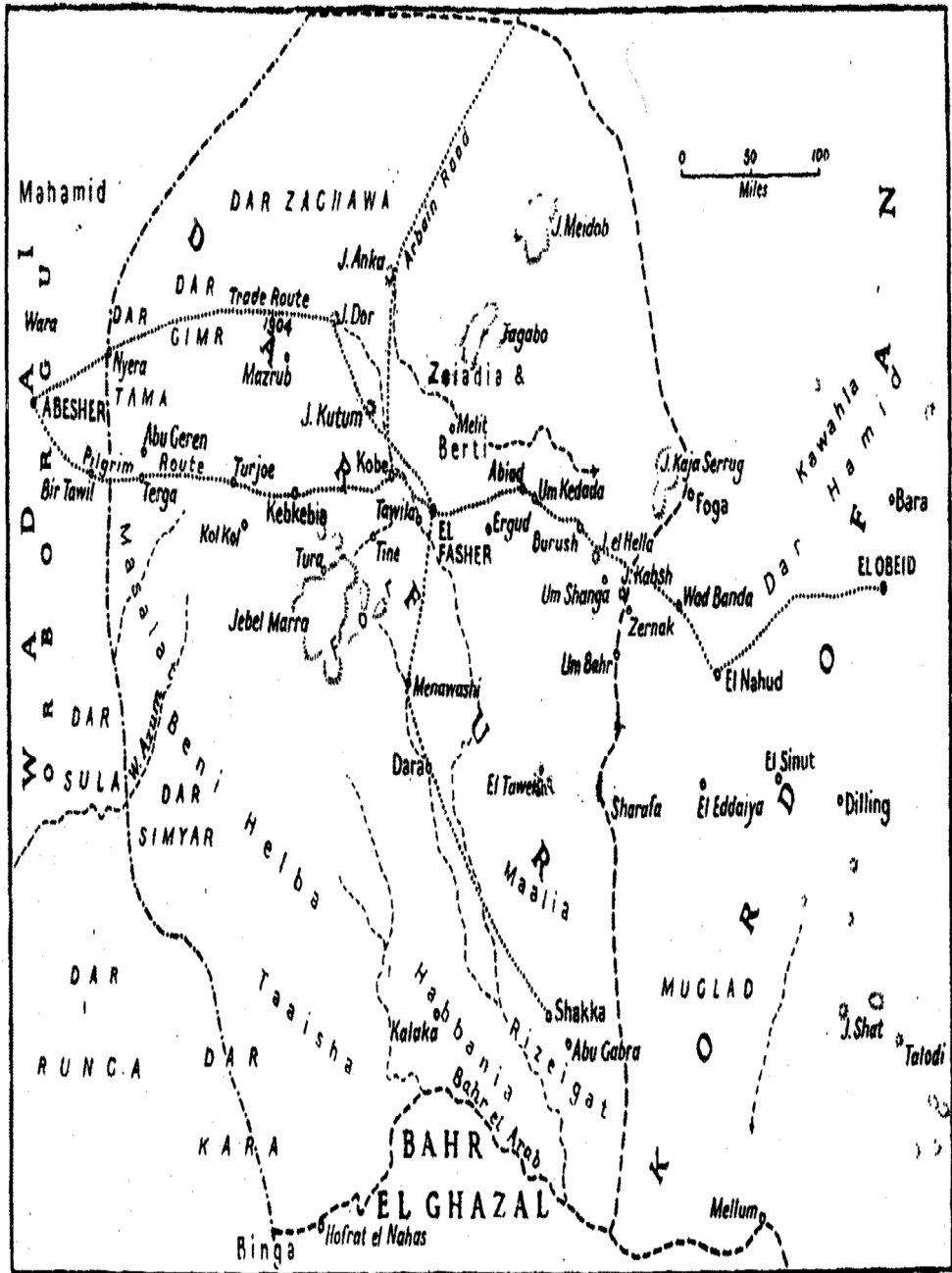
(3) أحمد بكر (0071-0271)م



*سلاطين الظل (1874-1898)م متضمنة بذلك الفترة الأولى من مقاومة علي دينار لحكم المهديّة .

(أ)أمير زالنجي (129-1931)م

(ب)والدة السيد السيد الرحمن المهدي زعيم الأنصار وأول رئيس لحزب الأمة



Darfur, 1904

الهوامش:

- (1) توش، جون، المنهج في دراسة التاريخ ومنهجيات وأهداف جديدة، ترجمة ميلاد مقرحي، جامعة قاريونس، بنغازي، 1994م، ص135.
- (2) دوس، فرانسوا، التاريخ المفتتت من الحوليات إلى التاريخ الجديد، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت. هذا فيما يخص سياق التاريخ الأوربي على العموم ، والفرنسي على وجه الدقة، لذلك تقوم الورقة بتطبيق هذه المنهجية على تاريخ السودان باختيار مقارنة الحوليات لتاريخ المدي الطويل بالنظر للتحولات السياسية في السودان وليس البنى الاجتماعية أو تاريخ الذهنيات كما هو متبع في مدرسة الحوليات الفرنسية المعتمدة على دراسات التحولات في مدى زمني طويل يشمل قرون متعددة، وتعد دراسة فرناند برودويل للحضارة المادية، الاقتصاد ورأس المال من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر من أهم المساهمات التي اعتمدت هذا المنهج ، بذا تطبق الورقة منهجية ومقاربة أوربية لكشف التحولات في سياق سوداني طويل المدى.
- (3) القدال محمد سعيد، تاريخ السودان الحديث 1820-1955م، مركز عبد الكريم ميرغني، أمدرمان، ط₂، 2002م، ص38.
- (4) سبولدنق، جاي، عصر البطولة في سنار، تعريب أحمد المعتصم الشيخ، هيئة الخرطوم للصحافة والنشر، الخرطوم، 2011م، ص218.
- (5) إبراهيم، عبد الله علي، الصراع بين المهدي والعلماء، بدون نشر، ط2 1994م، ص13.
- (6) سبلدنق، سبق ذكره، ص8.
- (7) السابق، ص 9
- (8) سكينجة، أحمد العوض، ميراث العبودية وتجارة الرق في غرب بحر الغزال (1850-1939م) // مجلة كتابات سودانية، ع5، أغسطس 1994م، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ص57-58.
- (9) المصدر السابق، ص59.
- (10) O'fahy R. S, State and Society in Darfur, C. Hurst, London, p.11.
- (11) Ibid, p10.
- (12) Ibid, p12.
- (13) Ibid, p113.
- (14) القدال، سبق ذكره، ص54.
- (15) المصدر السابق، ص92. أورد مكمايكل في مقال له ضمن كتاب السودان الإنجليزي المصري ، أن تجارة الرقيق تصاعدت في السودان في فترة الخديوي اسماعيل ولذلك أرسل غوردون لاجتثاث هذه التجارة ونجح مسيياً في ذلك Anglo Egyptian Sudan From Within, edited by J.A.C.Hamilton, Faber&Faber, London, 1936

- (16) شببكة، مكي، مقاومة السودان الحديث للغزو والتسلط، المنظمة العربية، القاهرة، 1972م، ص 210-212.
- (17) القدال، سبق ذكره، 305.
- (18) سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان، ص 124 وما بعدها. تناول المؤرخ العراقي سيار الجميل مراحل التنظيمات العثمانية وتطرق لحركات الإصلاح الديني.
- (19) القدال، سبق ذكره، ص 124.
- (20) نيللاند، روبن، حروب المهديّة، ترجمة عبد القادر عبد الرحمن، بدون نشر، ط2، 2002م، ص 118-121.
- (21) سبق ذكره، ص 135-138.
- (22) سبق ذكره، ص 106.
- (23) شببكة، سابق، ص 210-213، منشورات المهدي، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1990، ص 8-12، 19-22.
- (24) القدال، سابق، ص 293-294، توجد إشارة لتجارة الرقيق وازديادها في فترة المهديّة في عدد من الكتابات الأجنبية، ولكن يمكن اعتماد إشارات بابكر بدري وهو من المنتمين لأنصار المهدي في مذكراته في الجزء الثاني عن فتح الخرطوم وما تلاها من استرقاق لسكانها.
- (25) المبارك، موسى المبارك، تاريخ دارفور السياسي 1882-1898م، دار الخرطوم، الخرطوم، ط2، 1995م، ص 250-254.
- (26) نيللاند، سبق ذكره، ص 94.
- (27) المصدر السابق، ص 294.
- (28) المصدر السابق، ص 200-203-204.
- (29) المصدر السابق، ص 218-219.
- (30) السابق، ص 220.
- (31) Dally M. W, Empire on the Nile. The Anglo – Egyptian Sudan 1898 -1934, Cambridge Uni.Press, London, 1986, P.2.
- (32) Chirchil.Winston.S,The River War,Eyer& Spottis Woode, London,1932 bid, p.1
- (33) Ibid, pp 300- 304.
- (34) S. Intell, 7/1-5 (مفتش عام الحكومة) وعلي دينار،
- (35) ثيوبولد، آلن، علي دينار آخر سلاطين الفور، ترجمة فؤاد عكود، العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص، -52 53.
- (36) S. Intell,2/3/14(36)

(37) ماكمايكل، هارولد، السودان، ترجمة محمود صالح، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان، ط 2006م، ص 129-130، عمل ماكمايكل في خدمة السودان السياسية منذ 1905م وكان المسئول السياسي لحملة دارفور العسكرية في العام 1916م.

(38) آلن ثيوبولد، سبق ذكره، ص 71-70

(39) 1/S. Intell, 2/1 خطابات بين سلاطين والسلطان علي دينار

(40) 1 (40) the Sudan and The Great War 92/19/S.Intell. يشمل هذا التقرير وصفًا دقيقًا للأوضاع التي مهدت قيام حملة كتشنر والأوضاع التي كان عليها السودانيون عشية سقوط المهديّة المهدية، ورغم ضعف الإحصاءات الرسمية، إلا أن التقرير يوثق أن عدد السكان يزيد بقليل عن الخمسة ملايين نسمة، ويعزو هذا الضعف الملحوظ لهديّة السكان إلى الحروب المتواصلة في فترة المهديّة والمجاعة، هذا يؤكد حاجتنا إلى إعادة قراءة السجل الإحصائي والتقرير الرسمي بأناة وفق مقاربة نقدية تنظر لدوافع الإدارة الاستعمارية الممسكة زمام انتاج السجل الرسمي، وكذلك كل من في يده سلطة التدوين (41) S. Intell, 212-2/

(42) 7 (42) 10-1/S. Intell, 7 عرفت أنباء اشتعال الحرب في 3 أغسطس 1914 كما أرسل الحاكم العام من إجازته في القاهرة للسلطان دينار يخبره بدخول الجيوش البريطانية الحرب، ووعده بزيارة سلاطين له عند عودته من إجازته في أوروبا، علمًا بأن سلاطين كان قد تقدم باستقالته لانضمام بلده النمسا لمعسكر المحمور في الحرب.

(43) 10-1/1/S. Intell, 7

(44) ناقش جعفر محمد علي بخيت في رسالته باستفاضة تغيير تحالف الحكومة مع العناصر السابقة التي كانت تدين بالولاء المهديّة، وأطلق على هذا التحالف أسم المهديّة الجديدة G. M.A. Bakheit, British Administration and Sudanese.. 43-Nationalism (1919- 1939), PhD thesis, Cambridge, 1965, pp36

(45) يظهر أثر سياسة سلاطين في محتوى الخطابات المرسلة بين الإدارة الاستعمارية، فقد أصبح التعامل مباشر بين السلطان علي دينار والحاكم العام (ونجت)، كما تغيرت تبعًا لظروف الحرب العلاقة بين سلطنة دارفور والإدارة الاستعمارية. 10/4/S. Intell, 7, 11-2/2

(46) S. Intell, 710-1/4/.

(47) ثيوبولد، سبق ذكره، ص 102-104. Ibid,

(48) S. Intell, 26-1/

(49) S. Intell, 217/4/

(50) 7 (50) 17/4/S. Intell, 7 خطاب علي دينار إلى علي التوم في 25 مايو 1915. وتشمل إلى جانب هذا الخطابات خطابات أخرى .

(51) S. Intell, 713/3/

- (52) Churchle, ibid, p312.
- (53) ثيوبولد، سبق ذكره، ص 84-82، وكذلك ماكمايكل، سبق ذكره، ص 90
- (54) ماكمايكل، المصدر السابق، ص 90-91.
- (55) S. Intell 211/7/ from McMichael to Assistant Intelligence Director. May 1916.
- (56) ثيوبولد. آلن، علي دينار آخر سلاطين دارفور، ترجمة فؤاد عكود، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، ط2، 2005م، ص.
- (57) السابق، ص 165.
- (58) محمد بن عمر التونسي، تشييد الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، تحقيق مصطفى مسعد، دار المعارف المصرية، القاهرة، 1972. S. Intell 2/ 5/ 18
- (59) S. Intell, 2-18/5/
- (60) S. Intell, 2/ 211-.
- (61) من الحاكم العام إلى علي دينار 28/ مايو 1915م. Ibid, 7/ 4/ 10
- (62) امتنع السلطان علي دينار عن دفع الضريبة المقررة عليه، والتي كانت تعتبر بمثابة (جزية)، باعتبار أن إدارة الحكومة الاستعمارية تمثل السلطان العثماني عبر التحالف القائم وفق نص اتفاقية فبراير الموقعة في العام، وتغيرت سياسة الهدنة في خطاب بعثه السلطان 2/S. Intell, 11-2/ للحاكم العام في 6 سبتمبر 1914.
- (63) S. Intell, 218-5/, S. Intell, 21-2/
- (64) خطاب من علي الميرغني إلى علي دينار 16 سبتمبر 1915م 5/2-S. Intell, 18
- (65) Ibid, 2/ 2/ 11
- (66) 18-5/Ibid.2 فوضت الحكومة السيد علي الميرغني للرد على شكاوى السلطان، فطلب الأول من الأخير في رد ملطف أن يرجئ مناقشة مديونته للحكومة لحين عودة سلاطين
- (67) Ibid 2/ 522-.
- (68) ثيوبولد، سبق ذكره، ص 126، -138 136.
- (69) المصدر السابق، ص 139 - 141.
- (70) انظر السابق، ص 150 - 160.
- (71) السابق، ص 160
- (72) ممداني، محمود، دارفور منقذون وناجون، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص 20.
- (73) ممداني، سبق ذكره، ص 25-29، ناقش ممداني بإفاسة أزمة الدولة الوطنية التي عكستها حرب دارفور في 2003، وقد اتخذ مقارنة تاريخية لتحليل أوجه هذه الأزمة التي لخصها في الفشل التجاوز المصطنع الذي أسسه الاستعمار مما انسحب بدوره إلى المفاهيم والمؤسسات، إياتنا في هذا التحليل لرؤية ممداني الناقدة كذلك للخطاب التبريري للاستعمار الذي تبنته عناصر من النخب المثقفة في دارفور.